

وسبيله إلى التنفيذ. أما العقبة الأساسية، فما زالت هي إياها: الفيتو الأميركي. وفي الرابع من أيار (مايو) ١٩٨١، انتخبت اللجنة هيئتها الجديدة: للرئاسة السيد ماسمبا ساري (السنغال)، ولنيابة الرئاسة السيد راوول رواكوفي (كوبا)، والسيدان فريد زافيف (أفغانستان) وفكتور ج. غوشي (مالطا). ويمكن لنا أن نصف مجالات عمل اللجنة، انطلاقاً من توصياتها، في الميادين التالية:

(أ) رصد حصيلة أعمالها واهتماماتها بالمارسات الإسرائيلية السيئة في المناطق المحتلة، وتوثيق ذلك ورفع تقارير بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن الدولي، في شؤون تتصل بسياسات الضم والتوسع والعنف الوحشي وانتهاك القوانين الدولية الخ...

(ب) إرسال بعثات لتقصي الحقائق على غرار البعثة التي توجهت إلى لبنان في أعقاب الفارة الإسرائيلية الضارية في ١٧ تموز (يوليو) عام ١٩٨١. ولقد وجهت الدعوة إلى ذلك الوفد من جانب الأخ ياسر عرفات.

(ج) على الصعيد السياسي، أكدت اللجنة بوضوح كامل أن «مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، أمر لا غنى عنه، في أية تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين التي هي محور النزاع في الشرق الأوسط».

(د) إن اللجنة، تطابقاً مع قرار الجمعية العامة ٣٥ / ١٦٩ ب أعلنت رفضها لاتفاقيات كمب ديفيد.

(هـ) ساهمت اللجنة في العديد من المؤتمرات والندوات واجتماعات القمة بغية الدعوة لقضية فلسطين والتعريف بنشاط اللجنة في حقل الدفاع عن القضية.

(و) نظمت اللجنة عدة ندوات للأمم المتحدة حول قضية فلسطين، كان آخرها في كولومبو (١٠ - ١٤ آب (أغسطس) ١٩٨١) وهافانا (٣١ آب (أغسطس) - ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١) (*).

(ز) وأخيراً، قدمت اللجنة توصيات مهمة في ختام تقريرها الأخير دعت فيها مجلس الأمن إلى التحرك لتنفيذ التوصيات السابقة، كما دعت

وتنبه الوفد الإسرائيلي سريعاً إلى هذا العرض غير المقرر وعجل برفع شكوى إلى سلطات الأمم المتحدة. وتلبية لمطالبه، طلب السيد أكاشي (من اليابان)، مساعد الأمين العام للمعلومات، إلى السيد طرزي إنزال كل من العلم والخريطة. وفي خلال الدقائق التالية كان ضابط الأمن في الأمم المتحدة، وكذلك رئيس التشريفات، إضافة إلى السيد أكاشي، يحاولون إقناع السيد طرزي بتلبية الطلب الإسرائيلي. وبعد بعض الوقت، وأمام هذا اللاحاح، احتد السيد طرزي وقال لهم: [إن تمروا لنزع العلم والخريطة إلا] «على جثتي»؛ وأظهر الجميع شيئاً من الهدوء. وانصرفوا لتناول طعام الغداء إلى مائدة جامعة الدول العربية التي أقامت الوليمة تكريماً لوفد منظمة التحرير الفلسطينية. لكن الطرزي بقي على حراسة العلم والخريطة.

وفي فترة بعد الظهر، وبينما كانت وقائع يوم التضامن مع فلسطين تتواصل، اقترح السفير السنغالي ساري، الرئيس المشرف على «اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف»، رفع العلم والخريطة في مكاتب مجلس الوصاية طوال يوم التضامن.

لقد كان تصرفاً ذا طبيعة رمزية، لكنها كانت المرة الأولى التي يرفع فيها علم فلسطين في الأمم المتحدة.

وفي اليوم التالي، نسبت صحف نيويورك إلى ناطق إسرائيلي قوله: «إن الأمم المتحدة تدار من جانب منظمة التحرير الفلسطينية».

لكن، فلننتقل الآن للحديث عن النشاطات الفعلية والمخططة ليوم التضامن.

هذه اللجنة، أعني «اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف» أنشئت، لأول مرة، من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٣٢٧٦ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥. وتتكون اللجنة من ٢٣ عضواً. وبقيت توصياتها الأساسية بلا تغيير أو تبديل. وحتى الآن، وعلى الرغم من توصياتها المتكررة، فإن مجلس الأمن لم يأخذ بهذه التوصيات، ولم يجد أي منها

(*) أنظر تقريرنا في شؤون فلسطينية، العدد ١٢١ (كانون الأول) ديسمبر ١٩٨١، الصفحات